

إفافة العواء

[349] [له ، (مثلا) لو علمنا بعدم وءوب اءرام ىء ، وشككنا فى أنه عالم ءتى يكون ءءصفا فى العام المءءضى لوءوب اءرام العلماء ، أو لىس بعالم ، فهل ىءكم بواءطة عموم العام بعدم ءءول ءلك الفرد المعلوم الءكم فى افراد العام أولا ؟ ىظهر من كلماءهم الءمسك باصالة عموم العام ، واستكشاف ان الفرد المفروض لىس فردا له ، إء بعد ورود الءلئل على وءوب اءرام كل عالم ، ىصء أن ىقال كل عالم ىءب اءرامه ، وىنعكس بعكس النقىص إلى قولنا كل من لا ىءب اءرامه لىس بعالم ، وهو المطلوب. ومن ءلك اسءءلالهم على طهارة الغسالة بانها لا ءنءس المءل [225] ، فان كانت نءسة غير منءسة ، لزم الءءصىص فى قضاة كل نءس ىنءس. واماال ءلك غير عزىز فى كلماءهم وكلمات شىءنا المرءضى (قءس سره) هذا ولكن للءأمل فىه مءال ، لا مكان أن ىقال: إن الءمسك - باصالة ءءم الءءصىص ءء العقاء - مءءص بءال الشك فى ارادة المءكلم ، فلو كان المراد معلوما ، وشك فى كىففة اسءعمال اللفظ ، لم نعلم من بناء العقاء الءمسك بها ، وهذا نظىر ما ىقال من أن الاصل فى [225] كما اسءءل به السىء (قءس سره) واسءءل الشىء الانصارى (قءس سره) لنءاستها بعدم الرافعة للءءء ، لان كل طاهر رافع للءءء ، وهذه غير رافعة ، فلىست بطاهرة. واءضا اسءءل فى المكاسب لملكىة المأءوء بالمعاطاة بعموم ءءم ءواز الءصرف فى ملك الغىر ، ءىء ىءوز الءصرف فى المأءوء بالمعاطاة. وكىف كان فرق بىن المءام وبىن الءمسك باصالة الءقىقة ، مع القءع بالمراد والشك فى الوضء ، فان المءام ىمكن إراءع الشك فىه إلى الشك فى المقصوء من العام ولولبا .
